اِسْـمُ الجِنْـسِ الجَمْعِـيُّ
دِراسـة نـحويـة

أ. م. د. محمد خالد رحال العبيدي
جامعة الأنبار / كلية التربية للبنات
قسم علوم القرآن

المقدمة

[redacted] الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم إلى يوم الحشر واليقين.

أما بعد:

[redacted] فهذا بحث يتناول موضوعًا من موضوعات النحو، والصرف العربي، ألا وهو اسم الجنس الجمعي، ولا يخفى على الدارسين ما للموضوعات النحوية والصرفية من أهمية في صيانة اللسان من اللحن، وما لها من أهمية أساسية في معرفة الإلبياني للقرآن، وأسميت هذا البحث (اسم الجنس الجمعيّ دراسة نحوية)، وقد قسمت الدراسة على أربعة مباحث.

[redacted] تناولت في المبحث الأول مفهوم اسم الجنس الجمعي، وتعريف النحاة لـه، وبماذا يختلف عن الجمع وذكرت أن اسم الجنس في لغتنا على ثلاثة أنواعٍ، جمعي، وإفرادي، وأحادي.

[redacted] وأنه إذا أطلق النحاة اسم الجنس فالمراد به في الغالب اسم الجنس الجمعي.

[redacted] وتناولت في المبحث الثاني الحمل على معنى اسم الجنس الجمعي، فـذكرت أنه يجوز في الفعل المسند إلى اسم الجنس اعي، وفي وصفه التـذكير علـى معنى الجمع، والتأنيث على معنى الجماعة.

وكذلك يعود الضمير عليه جمعًا، ومفردًا؛ لأنه مفرد في اللفظ، جمـع فـي المعنى.

ويخبر عنه بالجمع؛ لأنه جمع في المعنى.

[redacted] وتناولت في المبحث الثالث إضافة العدد إلى اسم الجنس الجمعي، وذكـرت اختلاف النحاة في جواز هذه المسألة، وذكرت رأي جمهور النحاة بأن الأصل في هذا أن يؤتى بمفسر هذا النوع مقرونا بـ (من)، نحـو قولـه تعـالى: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ البقرة: شوال جمادى ثان صفر.

وتناولت المبحث الرابع دلالة اسم الجنس الجمعي ، وذكـرت أن اسـم [redacted] الجنس الجمعي يطلق على الواحد، والاثنين والجمع؛ لأنه يطلـق علـى ماهيـة الشيء، وحقيقته، وهي موجودة في الواحد، والمثنى، والجمع.

في حين إن الجمع لا يطلق إلا على ما فوق الاثنين في حقيقة وضعه، لكنه قد يستعمل في الواحد، والاثنين مجازًا، على العكس من اسم الجـنس الجمعـي؛ لأنه يستعمل حقيقة في دلالته على الواحد، أو الاثنين، أو فيما هو أكثر من ذلك.

وعلى هذا فإن أكلتمرة، أو تمرتين، وعاملت روميًا، أو روميين جاز لك أن تقول: أكلت التمر، وعاملت الروم، ولو كانا جمعين لـ يجز ذلك.

[redacted] وعلى هذا فإن دلالة اسم الجنس الجمعي دلالة احتمالية؛ لأنها تحتمـل أن المراد واحد، أو أكثر، فإذا أردت التنصيص على الواحد أدخلت عليه تاء الوحدة، أو ياء النسب، فقلت: تمرة، أو رومي.

[redacted] وفي الختام أسأله سبحانه، وتعالى أن يجعل هذا العمـل خالـصًا لوجهـه الكريم، وأن ينفعنا به، والمسلمين في الدنيا والأخرى، وأسأله أن يرزقنا العلـم النافع، وأن يفقهنا في كتابه العظيم، وأن يفقهنا في لغتنـا العربيـة، وأن يفـتح

علينابن، إنه على كل شيءٍ قدير، وبالإجابة جدير، آمــين، وآخــر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

مفهوم اسم الجنس الجمعي

[redacted] الكلمات في اللغة العربية تنقسم إلى مفرد، ومثنى، وجمع، والجمع له عدة صيغ، منها الجمع السالم سواء كان مذكرًا، أم مؤنثًا، وجموع التكسير، وهــي بدورها تنقسم إلى جموع قلة[1]، وهي أربعة أوزانٍ، وإلى جمــوع كثــرةٍ وهــي [redacted] أغلب أوزانه، وهناك كلمات لا هي جمع سالم، ولا هي جمع تير ؛ ولكنها تــدل على الجمع؛ لأن الضمير يعود عليها جمعًا، ويخبر عنها بالجمع، وتوصف كذلك بالجمع، وليست من أوزان الجموع، وهذا ما يسمونه اسم الجمع، واسم الجــنس الجمعي.

قال السيوطي: ((الجمع ثلاثة أقسام، جمع في اللفــظ، والمعنــى كرجــال، والزيدين، وفي اللفظ دون المعنى ((فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا))التحريم : ٤، وفي [redacted] المعنى دون اللفظ، كرهط، وبشر، وكل، ونحوها ممــا لــيس لــه واحــد مــن لفظه))[2].

فالذي يدل على الجمع ثلاثة أنواع[3]:

---

(1) يُضاف إلى أوزان جموع القلة جمعا السلامة؛ إذ هما يدلان على القلة عند علماء العربية.

(2) الأشباه والنظائر: 2 / 155 – 156.

(3) ينظر: شرح الأشموني: 4 / 215 – 217، وروح المعاني: 1 / 78.

[redacted] الجمع: وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين، موضوعًا لمجمـوع الآحـاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف، وله أوزان خاصة به، كرجـال وكرام.

[redacted] اسم الجمع: وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين، موضوعًا لمجموع الآحاد .الا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه، وليست له أوزان خاصة بـه، نحو: صحب، وركب.

اسم الجنس الجمعي: الاسم الدال على أكثر من اثنين، موضـوعًا للحقيقـة ملغى اعتبار الفردية، نحو: تمر، وتمرة، وجوز، وجوزة، وكلم، وكلمـة، وقـد يفرق بينه وبين واحداء النسب، نحو: روم، ورومي، وزنج، وزنجي.

قال السيوطي عن اسم الجنس الجمعي: ((أن يميز من واحده بنـزع يـاء النسب، نحو: روم، وترك، فإن الواحد منهما: رومي، وتركي، ومع ذلك لا يكون م، وترك ونحوهما جموعًا، أو مُيِّز من واحده بتاء التأنيث كـ (بسر، وبسرة) في المخلوقات، وسفن، وسفينة في المصنوعات)) [1].

وقال أيضًا عمًّا يدل على الجمع من غير المع الحقيقي: ((وكذا إن وجـد الشرطان[2]، ولالف أوزان الجموع السابقة، أو ساوى الواحد فـي خبـره، ووصفهحو الركب سائر، وهذا ركب سائر، كما تقول: الراكب سائر، وهذا راكب سائر، أو ساواه في النسب إليه بأن نسب إليه على لفظه نحو ركبيـا تقـول: [redacted] راكبي بخلاف الجمع، فإنه لا ينسب إليه على لفظه بل يـرد إلـى المفـرد كمـا سيأتي، أو مُيِّز من واحده بنزع النسب نحو روم وترك، فإن الواحد منهمـا رومي وتركي، ومع ذلك لا يكون روم وترك ونحوهم جموعًا، أو مُيِّز من واحده بتاء التر وبسرة في المخلوقات، وسفن وسفينة في المصنوعات، فليس

---

(1) همع الهوامع: 2 / 184.

(2) أن يكون له واحد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيأة، وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه.

ش هذه الأقسام الأربعة بجمعٍ بل كل من الثلاثة الأوَل اسم جمعٍ، والأخير اسم جنسٍ))[1]، ويريد باسم الجنس، اسم الجنس الجمعي، كما لا يخفى.

والجنس في اللغة ((الضرب من كل شيء، وهو من الناس، ومن الطير، ومن حدود النحو،والعروض، والأشياء جملة))[2].

وأيضًا الجنس ىى المشاكلة ((ويقال: هذا يجانس هذا، أي: يـشاكله [redacted] وفلان يجانس البهائم، ولا يجانس الناس إذا لم يكن له تمييز، ولا عقل))[3].

[redacted] ((وكان الأصمعي يدفع قول العامة هذا مجانس لهذا إذا كان من شكله، ويقول: ليس بعربي صحيح، ويقول: إنه مولد ... وقال: الجنس المياه الجامدة))[4].

والجنس عند المنطقيين ((اسم دال على كثيرين مختلفين بأنواع، وكلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو))[5].

نس عند النحويين، والفقهاء هو ((اللفظ العام، فكل لفظ عمَّ شيئين فصاعدًا فهو جنس تته، سواء اختلف نوعه، أو لم يختلف))[6].

[redacted] وعلى هذا فإنه بين الجمع، والجنس عموم وخصوص؛ إذ الجمع أعم من الجنس؛ لأن ((كل جمع جنس، وليس كل جنسٍ جمعًا))[7].

أما اسم الجنس فهو ((ما وضع لأن يقع على شيء، وعلى ما أشبهه [redacted] كالرجل فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه))[8].

---

(1) همع الهوامع: 2 / 184.

(2) لسان العرب: 6 / 43، وينظر: التعاريف: 1 / 256.

(3) لسان العرب: 6 / 43.

(4) المصدر نفسه: 6 / 43.

(5) التعريفات: 1 / 107، وينظر: التعاريف: 1 / 256..

(6) الكليات: 339.

(7) الكليات: 340.

(8) التعريفات: 1 / 41.

[redacted] وبين الجنس، واسم الجنس عموم وخصوص كذلك، فكل جنس هـو اسـم جنس، وليس كل اسم جا؛ إذ الفرق بينهما ((أن الجـنس يطلـق علـى [redacted] القليل والكثير كالماء فإنه يطلق على القطرة والبحر، واسم الجنس لا يطلق على [redacted] الكثير بل يطلق على واحد على كرجل فعلى هذا كان كل جنس اسـم جنس بخلاف العكس))[1].

[redacted] والنحاة يطلقون اسم الجنس ولا يريدون به إلا اسم الجنس الجمعي وهـو [redacted] الذي يفرق بينه وبين واحده بتاء الوحدة، أو بياء النسب، أما الأصـوليون فقـد [redacted] توسعوا فيه فأطلقوه على كل ما تدخل عليه الألف واللام إلا الجمع، والمثنى[2].

وما تدخله الألف واللام أشياءُ هي[3]:

اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه، أم لم يكن.

[redacted] اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء، وليس مصدرًا، ولا مـشتقا منه.

[redacted] الاسم الدال على الحقيقة وأفراده متميزة، وليس له مؤنث بالتـاء مثـل: رجل، وأسد، وفرس، وهو اسم الس الأحادي كما في الصبان[4].

[redacted] الاسم الدال على الحقيقة وأفراده متميزة، وهو مؤنث لإطباقهم علـى أن اسم الجنس ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء.

[redacted] الاسم الدال على الحقيقة من حيث هي هي، ولا يتميز بعضها عن بعض، [redacted] وليس لها مؤنث، ولا إشكال فيه على أنه لا يدل على وحدة، ولا تعدد مثـل: [redacted] الماء والعسل في الأعيان، والضرب والنـوم فـي المـصادر سـواء كانـت موضوعة بالتاء مثل الرحمة أو لا.

---

(1) التعريفات: 1 / 41، وينظر: الكليات: 336.

(2) ينظر: عروس الأفراح: 1 / 334.

(3) ينظر: عروس الأفراح: 1 /331–334، والبحر المحيط للزركشي: 3 / 86.

(4) ينظر: 1 / 38.

ما كان فيه التاء من أصلضع مثل (ضربة واستخراجة) فهذا مدلولـــه الوحدة بلا إشكال.

ما كان عددًا مثل الثلاثة، فهذا نص في مدلوله.

وذكر بهاء الدين السبكي (ت ـهــ) سبب هذا التباين في إطلاق اسم الجنس بين النحاة والأصوليين قائلا: ((وسبب ذلك أن النحاة ينظرون فيما يتعلق [redacted] بالألفاظ، والأصوليون أكثر نظرهم في المعاني فيطلقون الجنس علــى كــل مــن [redacted] الكليات السابقة، يعنون بالجنس ما لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه جنسًا كان، أو نوعًا، أم فصلا، أم خاصة، أم عرضًا عامًـــا أم صـــنفا، وقــد توسعوا في ذلك))[1].

واسم الجنس الجمعي عند النحاة يدل على الجمع، وليس جمعًا وهو الــذي [redacted] يفرق بينه وبين واحده بالتاء، وهذا هو الغالب فيه، نحو: تمـــر، وتمـــرة، وكلم، وكلمة، وقد يفرق بينه وبينه بياء النسب، وهذا قليـــل نحـــو: روم، ورومي، وترك، وتركي[2].

وزاد الصبان قيدًا آخر عند النحاة، فقال: ((ولـــم يغلـــب تأنيثـــه؛ ليخرج نحو تخم مما فرق بينه وبين واحده بالتاء وهو جمع))[3].

[redacted] والأكثر في اسم الجنس الجمعي أن يفرق بينه وبين واحــده بالتــاء، بــأن تكون التاء في المفرد، وإذا حذفت دل على الجمع، وقد يعكس بأن يكون الجمـــع وإذا حذفت التاء فهو للمفرد ((كل اسم جنس جمعي فـــإن واحـــده بالتاء وجمعه بدونها كـ (سدرة)، و(نبق) و(نبقة) إلا لفظين، وهي (الكمأة) جمع (كمء)، و (الفقعة) جمع (فقع)، وهو ضرب من الكمأة، وهذا من النوادر))[4].

---

(1) عروس الأفراح: 1 / 334.

(2) ينظر: حاشية الصبان: 1 / 38.

(3) حاشية الصبان: 1 / 39.

(4) الكليات: 332.

وأضاف الرضي إلى بين اللفظين لفظ (جبأة)، وهي الكمأة الحمراء[1].

وذكروا أن لفظ (الطائفة) صار بمنزلة اسم الجنس بعلامة الجماعة، وهي التاء وهي علامة التأنيث، وهي تدخل لسببين:

الأول: التأنيث. الثاني: لشبه التأنيث، والمراد به أن يكون فرعًا لغيره.

[redacted] ولما لم تدخل التاء في الطائفة للتأنيث بلا شبهة، وجب أن تكون داخلة لشبه التأنيث، وهو معنى الجمعية؛ إذ الجمع فرع عن الواحد[2].

[redacted] وذهب الخليل إلى أن كمأة اسم جمع، وليست اسم جنس جمعي كما هو المشهور ((وقال الخليل – ونِعم ما قال – : إن الكمأة اسم للجمع، فهو بالنسبة [redacted] إلى كمء كركب إلى راكب، فعلى هذا لا يقع كمأة على القليل والكثير كتمر، بل هو مثل رجال في المعنى، ومثله فِقعة وفقع، وجبأة وجبء))[3].

[redacted] والمصادر أسماء أجناس إفرادية؛ إذ هي تدل على القليل والكثير، وذكر الرضي أن اسم ا يفرق بينه وبين واحده بالتاء قياسًا إلا في المصادر نحو: ضربة، وضرب، ونصرة، ونصر[4].

وينقسم اسم الجنس إلى نوعين: اسم الجنس الإفرادي، واسم الجنس [redacted] الجمعي ((اسم الجنس مطلقا، موضوع للماهية من حيث هي، ثم إن صدق على القليل، كماءٍ، وضربٍ سُمِّي إفراديًا، وإن دلَ على أكثَر من اثنين، وفرق بينه وبين بالتاء بأن يتفقا في الهيأة، والحروف ما عداها (أي: التاء) [redacted] كتمرٍ، وتمرة، أو بالياء كروم، وورومي سمي جمعيًا، والفرق بينه وبين مشابهه

---

(1) ينظر: شرح الشافية: 2 / 200.

(2) كشف الأسرار للبخاري: 2 / 5، وينظر: البحث الدلالي عند النسفي: 102.

(3) شرح الشافية: 2 / 203.

(4) ينظر: شرح الشافية: 2 / 200.

من الجمع كـ (تخم، وتخمة)، أن الغالب في ضميره (أي: اسم الجنس الجمعي)، التذكير مراعاة للفظه، وفي الجمع التأنيث))[1].

وعلى هذا فاسم الجنس الجمعي ((هو ما يتميز واحده بالتاء، أو الياء ولم يُلتَزَمْ تأنيثه))[2]؛ لأن الغالب على اسم الجنس الذي يتميز واحده بالتاء التذكير، لذلك حكم سيبويه على نحو (تخم، وتهم) بجمعيتهما؛ لأن العرب التزمت تأنيثهما[3].

قال سيبويه: ((والفعْلة تكسر على فعَل إن لم تجمع بالتاء، وذلك قولك: تخَمةٌ وتخَمٌ وتهمةٌ وتهمٌ، وليس كرطبةٍ ورطبٍ، ألا ترى أن الرطب مذكر كالبر والتمر، وهذا مؤنث كالظُلَم، والغُرَب))[4].

وقال الأشموني: ((وعلى المختار يجوز في ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية، والتذكير على الأصل وهو الأكثر نحو: ((إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ)) (فاطر: 10) ، ((يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ)) (المائدة: ١٣) ، وقد أنثه ابن معطي في ألفيته فقال: واحدها كلمة، وذكره الناظم فقال: وَاحِدُهُ كلِمَةٌ))[5].

وخص ابن التلمساني[6] اسم الجنس بالإفرادي فقال عنه: ((مَا لا يَتَغيَّرُ [redacted] لفظهُ عِنْدَ تكثرِ مَدْلوله كالْمَاءِ وَالعَسَلِ))[7].

(1) حاشية الخضري: 1 / 31، وينظر: شرح الأشموني: 4 / 217.

(2) حاشية الصبان: 4 / 218.

(3) ينظر: شرح الأشموني: 4 / 217.

(4) كتاب سيبويه: ربيع أول / صفر شعبان جمادى أول.

(5) شرح الأشموني: 1 / 38 – 39.

(6) عبد الله بن محمد بن علي شرف الدين أبو محمد الفهري المصري المعروف بابن التلمساني كان إماما [redacted] عالما بالفقه والأصلين ذكيا فصيحا حسن التعبير تصدر للإقراء بمصر وانتفع به الناس وصنف التصانيف المفيدة منها: شرح على التنبيه، وشرح لمع الأدلة لإمام الحرمين، وصنف في الخلاف كتابا سماه إرشاد السالك إلى أبين المسالك، وشرح الجمل في النحو للجرجاني، وله تعاليق في الخلاف كثيرة وفوائد (ت658هـ)، ينظر: طبقات الشافعية: 2 / 107، و فهرسة اللبلي: 1 / 23.

(7) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: 2 / 8.

وكلام الأمير (تصدين ربيع اول صدين محرم هــ) يؤيد ما ذهب إليه ابن التلمــساني، قـال الأمير: ((وحق اسم الجنس أن يصدق على القِ الكثير كماءٍ، وترابٍ، قلـــت: والذي على حقه هو اسم الجنس الإفرادي نسبوه للأفــراد تمييــزًا بينـــه وبـــين الأول[1]، وإن كان يستعمل في الجمع أيضًا))[2].

[redacted] فاسم الجنس الجمعي يطلق عليه اسم جنس بناءً على أنه يــدل بالوضــع العربي على الماهية من حيث هي، ويطلق عليه جمعي بناءً على أنه يستعمل دالا على الجمع.

وذكروا نوعًا ثالثًا أسموه اسم الجنس الأحادي، وهو ما يصدق على واحــد ليس بعينه، نحو: أسد[3].

[redacted] وهنا يرد اعتراض مفاده أن اسم الجنس لما كان يطلق على الماهية، فــإن هذا ينافي دلالته على الجمع.

وأجاب الرضي عن هذا الاعتراض بأنه للماهيــة (أي: الحقيقـــة) وضـــعًا، ، الجمع، فهو اسم جنس وضعًا، واسم جنس جمعي استعمالًا، وهـــذا [redacted] يعني أنه يستعمل مجازًا دائمًا؛ لأنه أكثر ما يستعمل في اسم الجنس الجمعي[4]. وأجاب الصبان عن عدم التجوز بأنه لما كثر استعماله فـــي الجمـــع صـــار حقيقة عرفية، قال: ((الأولى أن يقال إنه غلب استعماله في ثلاثة أفـــراد فـــأكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك فاندفع التجوز من أصله))[5].

[redacted] ويرده أن من شرط الحقيقة العرفية أن يكون المعنـــى الوضـــعي منـــسيًا، والمجاز معروفا سابقا إلى ا الاستعمال، وهكذا يصير حقيقة عرفيـــة، وإلى هذا أشار الغزالي بقوله: ((فإن المجاز إنما يصار إليه لعارض، وهذا فـــي

---

(1) أي: اسم الجنس الجمعي.

(2) حاشية الأمير على شرح شذور الذهب: 5.

(3) ينظر: حاشية الصبان: 1 / 38، وحاشية الخضري: 1 / 31.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 178، وحاشية الصبان: 1 / 38.

(5) حاشية الصبان: 1 / 38.

مجاز لم يغلب بالعرف صار الوضع كالمتروك مثل: الغائط، والعذرة، فإنـــه

[redacted] **لو قال: رأيت اليوم عذرة، أو غائطا لم يفهم منه المطمئن مـــن الأرض، وفنـــاء**

الدار؛ لأنه صار كالمتروك بعرف الاستعمال))(1).

وقال الخبيصي (ت نحو 1050هــ): ((فإن وضع المفرد لكل من المعـــاني

الكثيرة فمشترك كالعين، وإلا، أي: وإن لم يوضع لكل من المعـــاني بـــل وضـــع

[redacted] **لمعنى ثم استعمل في معنى آخر لمناسبة فلا يخلو من أن يكون استعماله مشتهرًا**

[redacted] **في المعنى الثاني دون الأول، أو لا، فإن اشتهر فـــي المعنـــى الثـــاني، وتـــرك**

[redacted] **استعماله في الأول فمنقول ينسب إلى الناقل، فإن نـــل شـــرعًا فمنقـــول**

[redacted] **شرعي كالصلاة، والصوم، وإن كان اصـــطلاحًا فمنقـــول اصـــطلاحي كالفاعـــل**

[redacted] **والمفعول، وإن كان عرفا فعرفي كالدابة لذوات القـــوائم الأربـــع، وإلا، وإن لـــم**

[redacted] **يشتهر في المعنى الثاني، ولم يترك استعماله في الأول فحقيقة إن استعمل فـــي**

عنى الأول كالأسد للحيوان المعلوم، ومجاز إن استعمل فـــي المعنـــى الثـــاني

كالأسد للرجل الشجاع))(2).

[redacted] **واسم الجنس استعمل في الجمع مجازًا، ولكن المعنى الحقيقـــي لـــه وهـــو**

الماهية غير منسيٍّ فكيف يطلق عليه الصبان حقيقة عرفية، ألا تـــرى أن التمـــر

[redacted] **وهو اسم جنس جمعي يراد منه الجمع في الاستعمال، ولكنه في الوقـــت نفـــسه**

يصح إطلاقه على الماهية وهي حقيقة التمر.

[redacted] **والذي يبدو أن استعمال اسم الجنس الجمعي في دلالته على الجمـــع لـــيس**

[redacted] **مجازًا دائمًا كما يُظنُّ؛ لأن اسم الجنس الجمعي عام في دلالتـــه علـــى الواحـــد،**

[redacted] **والاثنين، والجمع، وإذا استعمل في أحد مدلولاته فاستعماله حقيقي؛ إذ هو مـــن**

باب استعمال العام في بعض ما يطلق عليه، وهذا استعمال حقيقي.

---

(1) المستصفى: 1 / 190، وينظر: 1 / 192، والبحث النحوي واللغوي عند الغزالي: 206، و220.

(2) شرح الخبيصي على متن تهذيب المنطق: 14 – 15.

قال الأمير (ت1232هـ): ((ثم لا تتوهم من كلام الرضي السابق أن اسم [redacted] الجنس الجمعي مجاز دائمًا؛ لمخالفته للوضع؛ لأن استعمال العام في أفراده حقيقة من حيث تحققه فيها، أو مطلقًا عند المتقدمين على ما بينته في رسالتي على البسملة، لا فرق بين الأفراد القليلة والكثيرة))[1].

واسم الجمع، واسم الجنس ليسا، الجموع الحقيقية، ولكنهما قد يطلق عليهما جمعًا من باب التجوز باللغوي، قال الرضي: ((وأما اسم الجمع، [redacted] واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمعٍ اتفاقًا))[2].

قال ابن يعيش: ((إنما هو عندنا اسم مفرد واقع على الجنس كما يقع على [redacted] الواحد، وليس بتكسير على الحقيقة، وإن استفيد منه الكثرة؛ لأن استفادة الكثرة ظ إنما من مدلوله؛ إذ كان دالًا على الجنس، والجنس يفيد الكثرة))[3].

ودلل على ما ذهب إليه بأمرين:

[redacted] أنه لو كان جمعًا لكان بينه وبين واحده فرق إما بالحروف، وإما بالحركات فلما أتى الواحد على صورته لم يفرق بينهما بحركة، ولا غيرها دلَّ على ما ذكرناه، وأما التاء فبمنزلة لى اسم فلا يدل سقوطها على التكسير.

.أنه يوصف بالواحد المذكر من نحو قوله تعالى: ((تَنزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ))، (القمر: ٢٠)، ولو كان جمعًا لم يوصف بالمفرد، فلا تقول مررت برجالٍ قائم.

[redacted] وذكر محققو كتاب شرح الشافية للرضي فروقًا بين اسم الجنس الجمعي، والجمع، وبين اسم الجنس الجمعي، واسم الجمع؛ حيث قالوا عن هذه الفروق:

---

(1) حاشية الأمير على شرح شذور الذهب: 5.

(2) شرح الرضي على الكافية: 2 / 178.

(3) شرح المفصل: 5 / 71، وينظر: شرح الشافية: 2 / 194 - 195.

((الفرنيين الجمع من ثلاثة أوجه: الأول: أن اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالبًا، والثاني: أنه يفرق بينه وبين واحده بالتاء، أو الياء لا غير بخلاف الجمع، والثالث: أن اسم الجنس مذكر والجمع مؤنث، والفرق بين اسم الجمع، واسم الجنس من وجهين: الأول: أن اسم الجنس لابد أن يكون له [redacted] واحد من لفظه بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه وقد لا يكون، والثاني: أن الفرق بين اسم الجنس وواحده لا يكون إلا بالياء أو التاء بخلاف اسم الجمع))[1].

[redacted] وما ورد من أن اسم الجنس جاء موصوفًا بالجمع نحو قوله تعالى: ((وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ)) ، الرعد: [illegible]، أو أنه وصفه بالمؤنث كما في قوله سبحانه: ((كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ))، الحاقة: من الآية [illegible]، لا يرد على [redacted] ابن يعيش؛ لأن ذلك ((جاء على المعنى؛ لأن معنى الجنس العموم، والكثرة، والحمل على المعنى كثير))[2].

[redacted] واسم الجنس أكثر ما يكون في المخلوقات لله، نحو: تمرة، وتمر، وطلحة، وطلح[3]، وفي المصنوعات، وهي ما كان للعبد دخل فيها نحو: سفينة، [redacted] وسفن؛ ((وذلك لأنه جنس يخلقه الله جملة، فالجملة فيه مقدمة على الواحد، وليس كالمصنوعات التي الوم على الجملة فإذا أريد تمييز الواحد ميز حينئذٍ بالتاء))[4].

---

(1) هامش شرح شافية ابن الحاجب: [illegible] / [illegible].

(2) شرح المفصل: 5 / 71، وينظر: الحمل على المعنى: 125، و164.

(3) الطلح: شجر الواحدة طلحة، والطَّلْح بفتح فسكون شجَرٌ عِظَامٌ، حِجَازِيّة جَنَاتها كجَنَاةِ السَّمُرَةِ ولها شَوْكٌ أَحْجَنُ، ومَنَابِتُهَا بُطُونُ الأَوْدِيَةِ، وهي أَعْظَمُ العِضَاهِ شَوْكًا، وأَصْلَبُهَا عُودًا وأَجْوَدُهَا صَمْغًا، ينظر: تاج العروس: 6 / 579، والمفردات في غريب القرآن للراغب: 308.

(4) شرح المفصل: 5 / 71، وينظر: شرح الشافية: 2 / 199، شرح الأشموني: 1 / 39، حاشية الصبان: 1 / 39.

ومما يدل على أنهما – أي: اسم الجنس الجمعي، واسم الجمع - ليسا بجمعٍ أن الضمير يعود عليهما مفردًا على اللفظ، وجمعًا على المعنى.

وذهب الفراء إلى أن ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر، وركب، أو اسم جنس كتمرٍ، وروم فهو جمع، وإلا فلا[1].

وهو مردود ((بأنه لو كان جمعًا لم يجز وصفه بالمفرد، وقد وصف به، قال تعالى: ((إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ))، فاطر: ﴿١٠﴾، ((أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ))[2].

وما ذهب إليه الفراء، والأخفش ((مردود بأن العرب صغرتها على لفظها، ولو كانت جموعًا ردت في التصغير إلى مفرداتها))[3].

قال الرضي: ((فإذا كان لفظ يفيد الجمعية: فإن كان لفظه مفردًا، كاسم [redacted] الجمع واسم الجنس، فإنه يصغر على لفظه، سواء جاء من تركيبه واحد كراكب وركب، ومسسفر، وراجل ورجل، تقول: ركيب، ورجيل، وسفير، أو لم يجئ نحو: قويم، ونفير، في تصغير قوم، ونفر))[4].

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 178، وشرح المفصل: 5 / 71.

(2) همع الهوامع: 2 / 184.

(3) همع الهوامع: 2 / 184.

(4) شرح الشافية: 1 / 265.

المبحث الثاني

الحمل على معنى اسم الجنس الجمعي

وذكروا أنه يجوز في الفعل المسند إلى اسم الجنس الجمعي، وفي وصف اسم الجنس الجمعي التذكير على معنى الجمع، والتأنيث على معنى الجماعة[1].

قال ابن يعيش: ((إن هذا الضرب من الجمع مما يكون واحده على بنائه من [redacted] لفظه، وتلحقه تاء التأنيث ليبين الواحد من الجمع فإنه يقع الاسم فيه للجنس كما [redacted] يقع للواحد، فإذا وصفته جاز في الصفة التذكير على اللفظ؛ لأنه جنس مع الإفراد، والتأنيث على تأويل الجماعة))[2].

((وقد تقرر أنه يجذكير اسم الجنس، وتأنيثه كما في قوله: ((نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ)) القمر: شوال صفر، وقوله: ((نَخْلٍ خَاوِيَةٍ))، الحاقة: رجب، فبنو تميم، ونجد يذكرونه، وأهل الحجاز يؤنثونه إلا نادرًا))[3].

وقال أبو حيان عن التأنيث وا في آية القمر: ((والنخل اسم جنس يذ وإنما ذكر هنا لمناسبة الفواصل، وأنث في قوله: ((أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ))في الحاقة لمناسبة الفواصل أيضًا))[4].

---

(1) ينظر: الحمل على المعنى: 124، و125.

(2) شرح المفصل: 5 / 106.

(3) فتح القدير: ربيع ثان / ربيع ثان شعبان ربيع أول، وينظر: الكليات: محرم ربيع أول ربيع أول.

(4) تفسير البحر المحيط لأبي حيان : 8 / 178، وينظر: البرهان في علوم القرآن: 3 / 362.

[redacted] في حين ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن الأصل ليست الأساس في [redacted] استعمال الألفاظ، وإنما يأتي استعمالها تبعًا لمعانٍ أخرى، يدل على ذلك أمثلة كثيرة في القرآن الكريم.

قال الدكتور فاضل السامرائي: ((والذي نريد أن نؤكده أن القرآن الكريم لا [redacted] يفعل ذلك على حساب المعنى البتة، فإن المعنى هو المطلوب أولا، فيأتي [redacted] بالفاصلة منسجمة مع أخواتها عند اقتضاء المعنى لذلك، فإذا اقتضى المعنى غير [redacted] ذلولم يحسب لها حسابًا، وإنما تكون المراعاة للمعنى أولا، [redacted] فإن المعنى هو السيد في التعبير القرآني، ولذلك قد يأتي بفاصلةٍ لا تشبهها [redacted] فاصلة في جميع السورة، وإن كثرت آياتها، وقد يأتي بفاصلةٍ تختلف عما في سياقها، كل ذلك طلبًا للمعنى))(1).

وذكر الدكتور فاضل حفظه الله أن العرب ((قد تؤنث للكثرة، وتذكر للقلة، وذلك كما في قوله تعالى: ((وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ)) يوسف: ٣٠، ((قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا))الحجرات: ١٤، فذكر (قال)؛ لأن النسوة قلة، وأنث (قالت)؛ لأن الأعراب كثرة))(2).

وتأنيث الوصف كتأنيث الفعل، فلما الوصف في قوله تعالى: ((أَعْجَازُ [redacted] نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)) دل ذلك على كثرة النخل في سورة الحاقة، وقلته في سورة

(1) من أسرار البيان القرآني: 163.
(2) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 104.

القمر؛ لأنه قال: ((نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ))فذكر الوصف فدل على قلته، يدل على هذا السياق[1].

[redacted] ((وقد صرحوا بأن وصف اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بتاء التأنيث، بالجمع جائز فصيح، وعليه ((وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ)) الرعد: ، ((وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ))، ق:))[2].

وقال أبو حيان في قوله تعالى: ((مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ)) الرحمن: : ((وقرأ الجمهور: ((عَلَى رَفْرَفٍ))، ووصف [redacted] بالجمع؛ لأنه اسم جنس، الواحد منها رفرفة، واسم الجنس يجوز فيه أن يفرد نعته، ن يجمع لقوله: ((وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ))، وحسن جمعه هنا مقابلته لحسان الذي هو فاصلة))[3].

وفي قوله تعالى: ((اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ))الروم:

ذكر أبو حيان أن الضمير في قوله: (من خلاله) الظاهر ((أنه عائد على السحاب؛ إذ هو المحدث عنه، وذكر الضمير؛ لأن السحاب اسم جنس يجوز تذكيره، وتأنيثه))[4].

---

(1) ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 104 - 106، وينظر: التعبير القرآني: 16.

(2) روح المعاني: 29 / 163.

(3) تفسير البحر المحيط: 8 / 197.

(4) تفسير البحر المحيط: 7 / 173.

وفي قوله تعالى: ((لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿52﴾ فَمَالِؤُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴿53﴾))، الواقعة: 52 – 53.

ذكر أبو حيان أن الضمير في قوله: (منها) ((عائد على شجر))[1].

والذي يبدو أن لفظ (شجر) مذكر، وقد أعاد الضمير عليها مؤنثا، ولا بد لهذا التغاير بين الضمير، ومرجعه من سببٍ، وعلةٍ.

فقد علل هذا أبو حيان بقوله: ((إذ هو (أي: شجر)، اسم جنس يؤنث، ويذكر))[2].

وتأنيث اسم الجنس غير حقيقي ((فتارة يلحظ معنى الجنس فيذكر، وتارة معنى الجماعة فيؤنث))[3].

والذي يبدو أن عود الضمير مفردًا على (شجر) يدل على كثرة شجر الزقوم؛ لأنهم يوقعون ((ضمير المفرد للكثرة، وضمير الجمع للقلة))[4].

وفي قوله تعالى: ((وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمْوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿57﴾)) الأعراف: 57

[redacted] ذكر أبو حيان أن السحاب اسم جنس بينه وبين مفرده تاء التأنيث، فيذكر كقوله تعالى: ((وَالسَّحَابِ الْمُسَخِّرِ))، البقرة: 164، ويؤنث ويوصف

---

(1) تفسير البحر المحيط: 8 / 209.

(2) تفسير البحر المحيط: 8 / 209.

(3) البرهان في علوم القرآن: 3 / 368.

(4) التعبير القرآني: 16.

ويخبر عنه بالجمع، كقوله: ((وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ)) الرعد: ١٢، وذكر الضمير في قوله: (سقناه)؛ لأنه أعاده على لفظ السحاب[1].

[redacted] وقال الصبان عن التذكير والتأنيث في اسم الجنس الجمعي، واسم الجمع: ((ومن اسم الجنس الجمعي ما يجب تذكيره كغنم، وما يجب تأنيث ضميره كبط، وما يجوز في ضميره أمران كبقر وكلم، وكذا اسم الجمع اجب التذكير كقوم ورهط، وواجب التأنيث كإبل وخيل، وجائز الأمرين [redacted] كركب كذا قال أرباب الحواشي وفي غالبه خلاف نذكره إن شاء الله تعالى في باب العدد))[2].

ومن أحكام العدد في التأنيث والتذكير أنه يخالف معدوده فإن كان المعدود [redacted] مذكرًا كان العدد مؤنثًا، وإن كان المعدود مؤنثًا كان العدد مذكرًا، والنظر في هذا [redacted] إلى المفرد وليس إلى الجمع خلافا لبعضهم، أما إذا أضيف العدد إلى اسم الجمع، أو اسم الجنس ((فإن كان مختصًا بجمع المذالرهط، والنفر، والقوم فإنها بمعنى الرجال، فالتاء في العدد واجب، قال الله تعالى: ((تِسۡعَةُ رَهۡطٖ))، وقالوا [redacted] ثلاثة رجلة، وهو اسم جمع قائم مقام رجال، وإن كان مختصًا بجمع الإناث فحذف التاء واجب، نحو: ثلاث من المخاض؛ لأنها بمعنى حوامل النوق، وإن احتملهما كـ (البط، والخيل، والغنم، والإبل)؛ لأنها تقع على الذكور، والإناث فإن [redacted] نصصت على أحد المحتملين فالاعتبار بذلك النص، فإن كان ذكورًا أثبت التاء، وإن كان إناثًا حذفتها كيف و والمعدود، نحو: عندي ذكور ثلاثة من

(1) ينظر: تفسير البحر المحيط: 4 / 321.

(2) حاشية الصبان: 1 / 38 – 39.

[redacted] الخيل، أو عندي من الخيل ذكور ثلاثة، أو عندي من الخيــل ثلاثـــة ذكـــورٍ، أو عندي من الخيل ثلاثة ذكورٍ بالإضافة))[1].

(1) شرح الرضي على الكافية: 2 / 150، وينظر: شرح الأشموني: 4 / 90 - 92.

المبحث الثالث

إضافة العدد إلى اسم الجنس

[redacted] اختلف النحاة في جواز إضافة العدد إلى اسم الجمع، أو اسم الجنس، علــى ثلاثة مذاهب:

• [redacted] ذهب الأخفش، والمبرد، وأبو حاتم، والسيرافي، وأبو علي إلى أنه لا ينقــاس وما ورد من الإضافة إليه فهو على سبيل الندور، وهو اختيار ابن هشام، وابن مالك[1].

وقد صرح سيبويه نه لا يقال: هذه ثلاث غنم[2]، أي: بإضافة العــدد إلــى غنم، وإنما يقال: ثلاث من الغنم، والله أعلم.

قال سيبويه: ((وتقول: له خمسٌ من الإبل ذكورٌ وخمسٌ من الغنم ذكورٌ من قبل أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان كما أن ما فيه الهاءيُنث الأصل، وإن وقــع [redacted] على المذكر فلما كان الإبل والغنم كذلك جاء تثلى التأنيــث؛ لأنــك إنمــا أر التثليث من اسم مؤنث بمنزلة قدمٍ، ولم يكسر عليه مذكرٌ للجميع، فالتثليث ما فيه الهاء كأنك قلت: هذه ثلاث غنمٍ فهذا يوضح لك، وإن كــان لا يتكلم به، كما تقول: ثلثمائةٍ فتدع الهاء؛ لأنه المائة أنثى))[3].

وقد ردَّ الرضي ما ذهب إليــهفــش بقولــه: ((وهــو باطــل لقولــه تعالى: ((تِسۡعَةُ رَهۡطٍ))، وقالوا: ثلاثة نفر،

وقال: ثلاثة أنفسٍ وثَلاثَ ذودٍ   لقدْ جارَ الزَّمانُ على عِيالي))[4].

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 1 / 358، وهمع الهوامع: 1 / 253..

(2) الكتاب: 3 / 562، وينظر: تفسير البحر المحيط: 7 / 80.

(3) كتاب سيبويه: [illegible] / [illegible].

(4) شرح الرضي على الكافية: 2 / 153.

وقال ابن مالك: ((وإن فسر عدد باسم جنسٍ، أو باسم جمعٍ لم يضف إليه إلا سماعًا، كقوله تعالى: ((وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ)) النمل: ، وكقوله صلى الله عليه وسلم: ((ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة))[1]، وكقول العرب: خمسة رجلة، والأصل أن يجاء بمفسر هذا النوع مقرونًا بـ (من)، نحو: ثلاثة من القوم، وأربعة من الحي، وخمسة من الركب، وعشر من البط، قال الله تعالى: ((قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ)) البقرة:))[2].

وقد أطلق ابن الحاجب جوازالعدد إلى اسمي الجمع، والجنس، فقال: ((ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموعً لفظا، أومعنًى))[3]، ومراده بقوله: (معنًى) اسما الجمع، والجنس؛ إذ لفظاهما مفردان، ومعناهما الجمع.

وقد تابع الرضي ابن الحاجب إلا أنه ذكر أن إضافة العدد إليهما قليلة؛ لأنهما مفردان لفظا، مجموعان معنى، والأعداد تضاف إلى الجمع، قال: ((والأكثر أنه إذا كان المفسر أحدهما: فصل بـ (من)، نحو: ثلاثة من الخيل، وخمس من التمر، وذلك؛ لأنهما وإن كانا في معنى الجمع، لكنهما بلفظ المفرد فكره إضافة العدد إليهما، بعد ما تمهد من إضافته إلى الجمع))[4].

وذكر السيوطي أن منع إضافة العدد إلى اسم الجنس ((آكد من اسم الجمع))[5].

وقال أبو حيان: ((واتفقوا على أن فصله بـ (من) هو الفصيح، واختلفوا في جواز إضافة العدد إليه))[6].

---

(1) وفي صحيح مسلم: 2 / 675، رقم الحديث:980، بلفظ ((ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة)).

(2) شرح التسهيل: 2 / 310، وينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 194، وشرح ابن الناظم: 726، وشرح الأشموني: 4 / 92، حاشية الخضري: 2 / 310 – 311.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 152.

(4) شرح الرضي على الكافية: 2 / 153.

(5) همع الهوامع: 1 / 253.

(6) تفسير البحر المحيط: 7 / 80.

[redacted]
• وذهب قوم إلى أنه يجوز ذلك وينقاس، وهو ظاهر كلام ابن عصفور، إلا أنه قال في بعض كتبه: إضافته إليهما قليل(1)، ومنه قوله تعالى: ((وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ)).

[redacted]
ويرد عليه أن العدد يضاف إلى مميزه إذا كان جمع قلة نحو: عندي ثلاثة أسيافٍ، ولا يضاف إليه إذا لم يكن جمع قلة، وعليه فإضافة العدد إليه في الآية السابقة؛ الرهط بمعنى جمع القلة؛ إذ هو يطلق على الثلاثة إلى العشرة، وهو ما يدل عليه جمع القلة(2).

قال الشهاب معلقاً على البيضاوي: ((قوله: (وإنما وقع تمييزاً للتسعة)؛ لأن العدد يُضاف لتمييزه إذا كان جمعَ قلةٍ فيما دون العشرة، فإذا ذكر بعده اسم جمعٍ فالـ جرّه بـ (من) كخمسة من القوم، قال تعالى: ((قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ))، فإضافته إليه نادرة، ولذا صرحوا بأنه؛ يقال: ثلاثة قومٍ، لكنه لما كان بمعنى جمع القلة أجري مجراه، ولذه بأنفس(3) دون رجال، ومن لم يقف على مراده قال: الصواب رجال)) (4).

[redacted]

• وفصَّل قوم بين أن يكون اسم الجمع للقليل كـرهط، ونفـر، وذود فيجـوز أن يضاف إليه إجراءً له مجرى جمع القلة، فإن كان للكثير، أو يستعمل لهما فـلا

[redacted]

(1) ينظر: المقرب: 334، وارتشاف الضرب: 1 / 358.

(2) ينظر: حاشية الشهاب: 7 / 254، وينظر: المصباح المنير: 147.

(3) لأن أنفس، جمع على أفعُل، وهو من أوزان جموع القلة، في حين أن رجال جمع كثرة، وإن كان (رجال) مما يستعمل في القلة، والكثرة على الحقيقة؛ لأن رجل مفرده ليس له جمع غير هذا الجمع، وهو للكثرة، وقد صرحوا بأنه إذا كان للمفرد جمع واحد سواء كان للقلة، أو الكثرة فاستعماله حقيقي في القلة،والكثرة،فهو من قبيل المشترك، وليس من باب التجوز،والله أعلم، ينظر: حاشية الصبان: 170/4.

[redacted]

(4) ينظر: حاشية الشهاب: 7 / 254.

[redacted] يجوز إضافته إليه بل إذا أريد تمييزه به جيء به مقروبـــ (من) كخمسة من القوم، وقال تعالى: ((قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ)) [1].

المبحث الرابع

دلالة اسم الجنس الجمعي

[redacted] ذهب الرضي، وابن مالك، وعلماء الأصول إلى أن اسم الجمع يـدل علـى ثلاثة فأكثر، ولا يطلق على الواحد، أما اسم الجنس الجمعي فيطلق على الواحد، [redacted] والاثنين والجمع؛ لأنه يطلق على حقيقة الشيء، وهي موجـودة فـي الواحـد والمثنى والجمع، قال الرضي: ((إن اسم الجمع لا يقع على الواحـد، والاثنـين، بخلاف اسم الجنس)) [2]، أي: اسم الجنس الجمعي.

[redacted] .ا مَا ذَكَرَهُ أَئِمَّةُ الْعَرَبِيَّةِ فِي مِثْلِ (فُلان يَرْكَبُ الخَيْـل)، وَيَلْـبَسُ الثِّيَـابَ البِيضَ أَنَّهُ لِلْجِنْسِ [3].

وقد اختلفوا في دلالة اسم الجنس الجمعي على أقوال [4]:

[redacted] الأول: انه يصلح للواحد، والتثنية، والجمع؛ لأنه اسـم جـنس، والجـنس موجود مع كل من الثلاثة، ووصف الزركشي هذا الرأي بأنه أصحها.

[redacted] وحكى الكسائي عن العرب إطلاقه على الواحد، وقال به الكوفيون، سـواء كان الواحد مذكرًا، أو مؤنثًا.

وقال الراغب في مفرداته: ((النخل معروف، وقـد يـستعمل فـي الواحـد والجمع)) [5].

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 1 / 358، وتفسير البحر المحيط: 7 / 80، وروح المعاني: 19 / 212.

(2) شرح الرضي على الكافية: 2 / 178.

(3) شرح التلويح على التوضيح: 1 / 94، وينظر: روح المعاني: 3 / 145.

(4) ينظر: البحر المحيط للزركشي : 3 / 85.

(5) المفردات في غريب القرآن: 488.

[redacted] والنخل اسم جنس جمعي كما هو معروف؛ لأنه يفرق بينه، وبـين مفـرده بالتاء.

وذهب الرضي إلى أن اسم الجنس الجمعي ((يقع على القليل والكثير، فيقع [redacted] على التمرة، والتمرتين، والتمرا,وم فإن أكلت تمـرة، أو تمـرتين، ٍوميًا، أو روميين جاز لك أن تقول: أكلت التمر، وعاملت الروم، ولـو كانا جمعين لم يجز))[1].

وذهب عبد ٭زيز البخاري (ت [illegible]هـ) إلى أن اسم الجـنس يتنـاول [redacted] الأدنى، والأعلى ولا يتناول ما بينهما، وهذا فرق بينه والجمع؛ ((لأن اسـم [redacted] الجنس إنما يتناول باعتبار معنى الفردية؛ لأنه اسم فرد، وهو موجود في الأدنى والأعلى تحقيقا، وتقديرًا دون ما بينهما؛ هذا اللفظ – أي: لفظ الجمـع – إنمـا [redacted] يتناول باعتبار معنى الجمعية وهو موجود في الأعلى والأدنى، وفيما بينهما مـن أقسام الجموع))[2].

لما ذكروا أن اسم الجنس الجمعي المجرد من التاء يـصح إطلاقـه علـى [redacted] الواحد، والاثنين، والجمع، ذكروا أن منه ما لا يطلق إلا على مع، ((قد يجيء [redacted] شيء منه لا يطلق إلا على الجمع، وذلك من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع، كالكلم، والأكم، وهو قليل))[3].

ولما ذكر سيبويه (الكلم) في قوله: هذا باب علم ما الكلم من العربية، ولـم [redacted] يذكر (الكلام)، فالكلم اسم جنس جمعي يصح إطلاقه علـى الواحـد، والاثنـين، [redacted] والجمع، في حين أن الكلام جمع فدلالته على الجمع وهو ما فوق الاثنين قطعية، بخلافعلى الجمع احتمالية، لذلك علل ابن جني ذلك بقوله: ((وقال سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية، فاختار (الكلم) على الكلام؛ وذلـك أن

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 2 / 178.
(2) كشف الأسرار البخاري: 2 / 3.
(3) شرح الشافية: 2 / 195.

الكلام اسم[1] من كلم بمنزلة السلام من سلم، وهما بمعنى التكليم والتسليم، وهما المصدران الجاريان على كلم وسلم قال الله سبحانه: ((وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)) النساء: ١٦٤، وقال عز اسمه: ((صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)) الأحزاب: ٥٦، فلما كان الكلام مصدرًا يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يتحدد دون غيره عدل عنه إلى (الكلم) الذي هو جمع كلمة بمنزلة سلمة وسلم، ونبقة ونبق، وثفنة وثفن؛ وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياءَ مخصوصة وهي الاسم والفعل والحرف فجاء بما يخص الجمع، وهو (الكلم) وترك ما لا يخص الجمع، وهو الكلام فكان ذلك أليق بمعناه وأوفق لمراده))[2].

وذهب الفراء إلى أن ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر، وركب، أو اسم جنس كتمر، وروم فهو جمع، وإلا فلا[3]، فـ (الكلم) على رأي الفراء جمع؛ لأنه له مفرد من لفظه، وهذا مردود كما مرَّ ذكره.

وذهب الجرجاني إلى أن (الكلم) جمع لكلمة[4]، وإلى هذا ذهب الإمام الرازي، بتذكير الصفة العائدة على الكلم، مع أنه جمع، والجمع مؤنث أبدًا، فقال: ((المسألة الثانية لقائل أن يقول: الجمع مؤنث فكان ينبغي أن يقال: (يحرفون الكلم عن مواضعها).

والجواب قال الواحدي: هذا جمع حروفه أقل من حروف واحده وكل جمع يكون فانه يجوز تذكيره، ويمكن أن يقال: كون الجمع مؤنثًا ليس أمرًا حقيقيًا بل هو أمر لفظي فكان التذكير والتأنيث فيه جئزًا))[5].

وقال أبو حيان مؤيدًا كونه جمعًا: ((فالكلم جمع كلمة))[1].

---

(1) يريد اسم المصدر.

(2) الخصائص: 1 / 25، وينظر: تاج العروس: 33 / 370.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 178، وشرح المفصل: 5 / 71.

(4) ينظر: شرح الأشموني: 1 / 38 – 39، وهمع الهوامع: 1 / 54، وحاشية الصبان: 1 / 38.

(5) التفسير الكبير: 10 / 102، وينظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل: 6 / 407.

وردَّ السيوطي على من يرى أن (الكلم) جمع بقوله: ((والصحيح أنه اسم نس للكلمة كتمر وتمرة، لا جمع كثرة ولا قلة خلافًا لزاعمي ذلك بدليل تذكيره في قوله: ((إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ)) فاطر: ١٠، وأنه لم يتغير فيه نظم واحده ذكر ذلك ابن الصائغ شرح الألفية، وابن فلاح في مغنيه))[2].

تذر الشهاب عمن ذهب إلى أن (الكلم) جمع، بأنه أراد المعنى اللغوي [redacted] للجمع وهو ما يدل على أكثر من اثنين، فقالَ الشهاب معلقا على قول البيضاوي: (((قوله: جمع كلمة الخ) أراد الجمع اللغوي، وهو ما يدل على ما فوق الاثنين مطلقا، وأمونه اسم جنس جمعيًّا[3]، ويفرقون بينه وبين اسم الجمع، ويجعلون علامته غلبة التذكير فيه كقوله: ((إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ)) فلا يرد عليه أن قوله ضعيف لكلام النحاة، وأما أنه اختار أنه جمع وأن تذكيره بتقدير بعض فمما لا حاجة إليه))[4].

وتبعه الآلوسي، فقال معلقًا على من يرى أنه جمع: ((و(الكلم) اسم جنس واحده كلمة كلبنة ولبن ونبقة ونبق، وقيل: جمع، وليس بشيءٍ من المختار، ولعل من المعنى اللغوي أعني ما يدلُّ على ما فوق الاثنين مطلقًا وضميره باعتبار أفراده لفظًا، وجمعيته باعتبار تعدده معنًى))[5].

[redacted] والذي يبدو لي أنك إذا أردت التنصيص على الواحد في اسم الجنس جئت فبالدالة على الواحدة، أو ياء النسب، وهذا يعني أن دلالة التاء، أو ياء النسب هي قطعية في الواحد، أما إذا جردته من التاء، وياء النسب فإن دلالته

---

(1) تفسير البحر المحيط: 7 /290، وينظر: 9 / 235، وينظر: تفسير البيضاوي: 3 / 280، واللباب في علوم الكتاب: 6 / 406.

(2) همع الهوامع: 1 / 54.

(3) في المطبوع: جمعي، على أنه صفة لجنس، والصحيح جمعيًا؛ لأنه صفة لاسم، وليس لجنس، قال الصبان: ((الجمعي صفة لاسم لا لجنس على الصواب، قاله يس))، حاشية الصبان: 1 / 38.

(4) حاشية الشهاب: 3 / 280.

(5) روح المعاني: 5 / 46.

[redacted] احتمالية فيحتمل الدلالة على الواحد، والاثنين والجمع؛ إذ هو في أصل الوضــع

[redacted] للدلالة على الماهية، وهي الحقيقة، وهي موجودة في الواحد، والاثنين، والثلاثة، ي عن اسم الجنس أنه يقع: ((على القليل والكثير بلفظ المفــرد، فــإذا قصد التنصيص على المفرد جيء فيه بالتاء))[1].

[redacted] وقال أبو حيان: ((إذ اسم الجنس يطلق على الواحد وعلى الجمــع، علــى حسب ما تريد من المعنى))[2].

[redacted] وقال الدكتور فاضل السامرائي عن الدلالة القطعية والاحتمالية: ((المـــدقق في الجملة العربية، ودلالتها يرى أنا على ضربين:

أ- تعبير نصي، أو قطعي، أي: يدلُّ على معنًى واحدٍ.

ب- تعبير احتمالي، أي: يحتمل أكثر من معنًى.

[redacted] وهذا خط واضح في طبيعة دلالة الجملة العربية يبرز للمـــستقري بـــصورة جلية))[3].

[redacted] أما اسم الجمع فيخالف اسم الجنس بأنه لا يقع على الواحد بل على الجمع [redacted] فقط، وإن استعمل مرادًا به المفرد فهو من باب المجاز، في حين أن اسم الجنس [redacted] الجمعي يطلق على الواحد، والاثنين، والجمع حقي الثلاث ((والفــرق بـــين [redacted] اسم الجمع، واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهمــا ليــسا علــى أوزان جمــع [redacted] التكسير، لا الخاصة بالجمع، كأفعلة، وأفعال، ولا المشهورة فيه: كفعلـــة، نحـــو: [redacted] نسوة، أن اسم الجمع لا يقع على الواحد، والاثنين، بخلاف اسم الجنس))[4].

[redacted] الثاني: أنه لا يطلق على أقل من ثلاثة، قاله ابن جني، وتبعه امالك، حيث قال في الكلم: إنه اسم جنسٍ لا يطلق على أقل من ثلاثة[5].

---

(1) شرح الشافية: 2 / 193، وينظر: شرح الكافية: 2 / 178.

(2) تفسير البحر المحيط: 2 / 198.

(3) معاني النحو: 1 / 17.

(4) شرح الرضي على الكافية: 2 / 178.

(5) ينظر: عروس الأفراح: 1 / 333.

[redacted] والذي يبدو لي أن قول ابن الكلم، لا يلزم أنه يقصد اسم الجـــنس
[redacted] مطلقا، بل قد يقصد لفظ الكلم خاصة، فهو لا يطلق إلا على ثلاثة وأكثر من حيث الاستعمال، لا من حيث الوضع.

والغزالي يسمي اسم الجنس الجمعي جمعًا[1].

[redacted] والذي يبدو أن تسمية الإمام الغزالي اسم الجنس جمعًا، هـو مـن بـاب التجوز؛ لأن اسم الجنس يدل على الجمع كما يدل الجمع الحقيقي عليـه، لهـذا أطلق عليه جمعًا.

[redacted] الثالث: أنه لا يطلق إلا على جمع الكثرة، نقل ذلك عن الشلوبين، وابن عصفور، وهو مذهب مالك في أمثلة الجمع[2]، ولأجل هذا أورد شـرَّاحُ كتـاب سيبويه على قوله: باب علم ما الكلم من العربية وقالوا: إنما هي ثلاث: اسـم، وفعل، وحرف[3].

[redacted] وذهب الإمام الغزالي إلى أن اسم الجنس الجمعي إذا جرِّد من التـاء فإنـه على استغراق الجنس قائلا: ((والمختار أن ما يتميز لفظ الواحد فيه عن اسم الجنس بالهاء كالتمرة والتمر، فإذا عري عن الهاء اقتضى الاستغراق للجـنس، وأنكره الفراء، واستدل بجواز جمعه على تمور، ولكن هذا جمع علـى اللفـظ لا على المعنى)) [4].

[redacted] وذهب الدكتور فاضل السامرائي حفظه الله تعالى إلى أن دلالة اسم الجـنس
[redacted] الجمعي أشمل، وأعمُّ من دلالة الجمع؛ لأن اسم الجنس الجمعـي يطلـق علـى الواحد، والاثنين، وا في حين أن الجمع لا يطلق إلا على الثلاثـة،
[redacted] وإذا أردت به الواحد، أو الاثنين فهو استعمال مجازي وليس من باب الحقيقة في شيء.

---

(1) ينظر: البحر المحيط للزركشي: 3 / 85.
(2) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 284.
(3) ينظر: عروس الأفراح: 1 / 333.
(4) ينظر: المنخول: 144- 145.

وقد ذكر السهيلي أن (النخيل) تفيد الكثرة؛ لأنها تطلق على الصغير، وذلك الجنس، في حين أن (النخل) يطلق على المثمر، وعلى هذا فالنخل أقل عددًا من النخيل[1].

وخالف الدكتور فاضل ما إليه السهيلي قائلا: ((والذي أراه العكس، فإن (النخل) أكثر من النخيل، وذلك أن (النخل) اسم جنسٍ جمعيٌّ، و(النخيل) [redacted] جمع[2]، واسم الجنس أشمل وأعمُّ من الجمع كما قرَّره علماء اللغة، وكما هو في الاستعمال القرآني، ذلك أن اسم الجنس يشمل المفرد، والمثنى، والجمع، ويقع على القليل والكثير، فيصحُّ أن يقل تمرةً واحدةً: (لقد أكلت التمر)، ولا يصحُّ أن يقول: أكلت تمرتين ولا تمرات، ولا تمورًا، ويصحُّ أن يقول من شاهد نخلةً واحدة، أو نخلتين: (لقد شاهدت النخل)، ولا يقول: شاهدت النخيل، ولا النخلات))[3].

قال الرضي: ((اعلم أن الاسم الذي يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد فإذا قصد التنصيص على المفرد جئ فيه بالتاء، يسمى باسم الجنس، ... ... [redacted] وأما المعنى فلوقوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى ـضًا؛ إذ يجوز لك أن تقول: أكلت عنبا أو تفاحا، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين، بلى قد يجيء شيء منه لا يطلق إلا على الجمع، وذلك من حيث الـتعمال لا من حيث الوضع، ـكلم والأكم، وهو قليل. فنقول: مثل هذا الاسم إذا قصدت إلى جمع قلته جمعته بالألف والتاء، وإذا قصدت الكثرة جردته من التاء، فيكون المجرد بمعنى الجمع الكثير، نحو نملة ونمل، ونملات))[4].

وقال الرضي أيضًا: ((ويخرج، أيضًا –يعني عن الجمع – اسم الجنس، أي: الذي يكونبين مفرده إما بالتاء نحو: تمرة وتمر، أو بالياء نحو:

---

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4 / 21، وبلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 116.

(2) هو اسم جمع؛ لأنه ليس على وزنٍ من أوزان الجمع، ويطلقون عليه جمعًا من باب المجاز.

(3) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 116 – 117.

(4) شرح الرضي على الشافية: 2 / 193 – 196، وينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 117.

رمي وروم، وذلك لأنها لا تدل على آحاد؛ إذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضـــع لما فيه الماهية المعيذاء كان واحدًا، أو مثنًى، أو جمعًا، ... ...

[redacted] إن اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر، على التمرة، والتمرتين والتمرات، وكذا: الروم، فإن أكلت تمرة أو تمرتين، وعاملت روميًا أو روميـــين، جاز لك أن تقول: أكلت التمر، وعاملت الروم، ولو كانا جمعين، لم يجز ذلك، كما لا يقع رجال، على رجل، أو رجلين))[1].

[redacted] والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه الدكتور فاضل هو الراجح؛ لأن دلالة اسـم الجنس الجمعي على الاستغراق أشمل وأعم من دلالة الجمع؛ لأن اســم الجــنس [redacted] يدل على ماهية الشيء، و, موجودة في المفرد، والمثنى، والجمـــع، [redacted] والجمع لا يدل على الماهية، وإنما يدل على حقيقة الجمع وهـــي موجــودة فـــي الثلاثة، فما فوق، أو الاثنين على المجاز.

ومصداقا لما ذهبنا إليه فقد ذهب علماء البيان إلـــى أن اســـتغراق المفـــرد ستغراق المثنى والمجموع؛ ((لأنه يتناول كل واحد واحد من الأفـــراد، [redacted] واستغراق المثنى إنما يتناول كل اثنـــين اثنـــين، ولا ينـــافي خـــروج الواحـــد، [redacted] واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعة جماعـــة، ولا ينـــافي خـــروج الواحـــد، [redacted] والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار إذا كان فيهـــا رجـــل، أو رجـــلان دون لا رجل))[2].

وقال الدسوقي: ((وحاصلها أن اسم الجنس إذا دخلت عليه أداة الاســـتغراق [redacted] كان شموله للأفراد وتناوله لها أكثر من شمول المثنى والجمع الـــداخل عليهمـــا أداة الاستغراق))[3].

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 2 / 177 – 178، وينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 117.
(2) المطول: 83.
(3) حاشية الدسوقي على شرح التلخيص للسعد: 1 / 337.

[redacted] لأن الاستغراق هو شمول أفراد مدلول اللفظ، ومدلول المفـرد واحـد، وإذا
[redacted] دخلت عليه أداة الاستغراق فإنه يشملها فردًا فردًا، ومدلول الجمع جماعــة
[redacted] وأقلها ثلاثة لذلك فاستغراق المفرد أشمل من استغراق المثنى والجمع[1].

وعلى هذا فإن الجمع ((يتعذر الاستدلال به في النفي والنهي علــى ثبــوت الحكم لفرد؛ لأن حصل النفي أو النهي عن أفراد المجموع ولــيس الواحــد ا معنى قولهم لا يلزم من النهي عن المجموع النهي عن كل فرد، ولا من نفيه نفي كل فرد))[2].

وقال السيد الشريف: ((اسم الجنس إذا كان مفردًا وعرف باللام الجنــسية، [redacted] وحمل على الاستغراق كان استغراقه بشموله لأفراد مسماه، وهي الآحــاد فــإذا نسب إليه حكم كان الظاهر انتسابه إلى كل واحد))[3].

وفي قوله تعالى: ((وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِن بَعْدِهِ مِنْ جُندٍ مِّنَ السَّمَاء وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ)) يس: ٢٨،

اختار سبحانه وتعالى كلمة (جند)، على كلمة (جنــود)؛ لأن الأولــى اســم [redacted] جنسٍ جمعيٌ؛ لأنه مما يفرق بينه وبين مفرده بياء ، تقول: جند وجنــدي، فــ (الجند) يطلق على المفرد، والاثنين، والجمع، أما (الجنود) فهو جمع تكسير، لا يطلق حقيقة إلافوق الاثنين، ولا يستعمل في الدلالة على الواحــد، أو الاثنين إلا مجازًا، في حين إن (الجند) يستعمل حقيقةً في الواحد، والاثنين، ومــا فوقها.

ر في اختيارها على غيرها أنه أراد أن يبين أنه لم ينزل جنــديًّا علــى [redacted] قومه، فدل على هذا المعنى باستعمال الجند، وعدم استعمال الجنــود؛ لأنــه لــو استعمل الجمع لكان المنفي اولم ينف الواحد؛ لأن الجمــع لا يطلــق

---

(1) ينظر: حاشية الدسوقي على شرح التلخيص: 1 / 338.

(2) الإبهاج: [illegible] / [illegible].

(3) حاشية السيد على المطول: 84.

على أقل الثلاثة، وباستعماله الهو اسم جنس جمعي يطلق على الواحـد، والاثنين، وماً فوقها، دلَ على أنه أفاد نفيًا أوسع مما يفيده نفي الجمع.

قال البقاعي: ((وأعرق في النفي بقوله:((مِن جُندٍ))))[1].

وقال الدكتوسل في خصوص هذا الأمر: ((واختار الجند على الجنـود، فقال: ((مِن جُندٍ))، ولم يقل: (من جنود)، ذلك أن الجنود جمـع جنـد، فـإن (الجند) يُجمَع على أجناد، وجنود[2]، ونفي الجند يعني نفي الجنود[3]، أما نفـي الجنود فلا يعني نفي الجند، ذلك أن نفي الواحد مع (من) الاستغراقية يعني نفـي الجنس كله، الجمع، فإنه إذا قال: (ما أنزلنا من جند) فإن هذا ينفـي إنزال الجند، والجنِد، .... فقوله: (من جندٍ) نفى إنزال الجنـد والجنـود، ولو قال: (من جنودٍ) لم ينفِ إنزال الجند فكان ما ذكره أعمَّ، وأشمل.

هذا من ناحيةٍ، باحيةٍ أخرى أن (الجند) اسم جـنس جمعـيٌ مفـرده جندي، فالياء للواحد، وحذفها يفيد الجنس، مثل رومي، وروم، وزنجي، وزنج. أما الجنود فهو جمع تكسير، ومن المعلوم أن اسم الجنس يقع على القليـل [redacted] والكثير، فهو يقع على الواحد، والاثنين، والجمع، فإنك إذا عاملت روميًا واحدًا، أو روميين جاز لك أن تقول: (عاملت الروم)، أما الجمع فلا يصحُّ فيه ذلك، وإنما يقع على الجمع فقط.

فقولـه: ((وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِن بَعْدِهِ مِن جُندٍ)) ، نفـى الواحـد، والاثنين، والجمع؛ لأنه نفى اسم الجنس الجمعي، ولو جاء بـالجنود لـم ينـفِ الواحد، والاثنين فكان ما ذكره أولى من كل وجهٍ))[4].

---

(1) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: 6 / 256.

(2) المصباح المنير: 70.

(3) لأنَّ نفيَ لى نفي الخاصِّ، ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: 2 / 280.

(4) على طريق التفسير البياني: 2 / 98 – 99.

وذهب الرضي إلى أن اسم الجنس الإفرادي ((يقع على القليل والكثير بلفظ
[redacted] الواحد إذا استعمل، ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظــاهر
[redacted] لاستغراق الجنس أخذا من استقراء كلامهم، فمعنى التراب يابس، والماء بارد أن
[redacted] كل ما فيه هاتان:ذا، فلو قلت مع قولهم: النوم ينقض الطهـــارة
[redacted] إن النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناهر ذلك اللفظ، وإذا قام قرينـــة
الخصوص، فهو للخصوص، نحو: اشتر اللحم، واشرب الماء؛ لأن شري الجميع، وشرب الجميع ممتنع))[1].

[redacted] وأطلق المفسرون اسم الجنس، ويريدون به الجمع؛ إذ ذكــر ابــن عطيــة (ت451هــ)، أن المراد بعهد الله في قوله تعالى: ((الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللّهِ وَلاَ يِنقُضُونَ الْمِيثَاقَ)) الرعد: ﴿٢٠﴾، هو اسم الجنس؛ لأنه يدل على الجمع.

قال ابن عطية: ((بعهد الله اسم للجنس أي: بجميع عهود الله، وبين أوامره ونواهيه التي وصى بها عبيده))[2].

وفي قوله تعالى: ((فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴿55﴾)) القمر: ﴿٥٥﴾، قرأ الجمهور بالإفراد على أن المراد به الجنس، ((وقرأ الجمهــور: في مقعد، على الإ‌راد به اسم الجنس، وعثمان البتي: في مقاعــد علـــى الجمع))[3].

(1) شرح الرضي على الكافية: 1 / 105، وينظر: روح المعاني: 29 / 95.
(2) المحرر الوجيز: 3 / 309.
(3) تفسير البحر المحيط: 8 / 182.

الخاتمـ ـة

[redacted] الحمد لله الذي أعان على إتمام هذا البحث، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة:

الجنس لغة الضرب من كل شيء، وهو من الناس، ومــن الطيــر، ومن حدود النحو، والعروضوالأشياء جملة، والجــنس أيــضًا بمعنـى المشاكلة، يقال: هذا يجانس هذا، أي: يشاكله وفلان يجانس البهــائم، ولا يجانس الناس إذا لم يكن له تمييز، ولا عقل.

2. أما عنحاة فهو ثلاثة أنواع: اسم الجنس الإفرادي ويطلق على القليل والكثير كالطلق على القطرة والبحر. واسم الجنس الأحادي وهو [redacted] الاسم الدال على الحقيقة وأفراده متميزة، وليس له مؤنث بالتــاء مثــل: رجل، وأسد، وفرس، واسم الجنس الجمعي: وهو الاسم الدال على أكثــر اثنين، موضوعًا للحقيقة ملغى اعتبار الفردية، نحو: تمــر، وتمــرة، [redacted] وجوز، وجوزة، وكلم، وكلمة، وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النــسب، نحو: روم، ورومي، وزنج، وزنجي.

[redacted] بين الجمع، والجنس عموم وخصوص؛ إذ الجمع أعم من الجنس؛ لأن ((كل جمع جنس، وليس كل جنسٍ جمعًا)).

يطلق الجمع ويراد به اسم الجنس، وهذا من باب التجوز، كمــا رأيناه عند الإمام الغزالي رحمه الله.

[redacted] يطلق النحاة اسم الجنس ويريدون به اسم الجنس الجمعــي، أمــا علماء الأصول فقد توسعوا فيه فأطلقوه على كل ما تدخل عليــه الألــف واللام إلا الجمع، والمثنى، وهذا الاختلاف مبني على ما يرى الــسبكي أن النحاة ينظرون فيما يتعلق بالألفاظ، والأصوليون أكثر نظرهم في المعاني.

الأكثر في اسم الجنس الجمعي أن يفرق بينه وبين واحده بالتــاء، بأن تكون التاء في المفرد، وإذا حذفت دل على الجمع، وقد يعكــس بــأن يكون الجمع ما فيه التاء، وإذا حذفت التاء فهو للمفرد.

.الغالب على اسم الجنس الذي يتميز واحده بالتاء التذكير، لذلك حكم سيبويه على نحو (تخم، وتهم) بجمعيتهما؛ لأن العرب التزمت تأنيثهما، وقد يؤنث.

المصادر أسماء أجناس إفرادية؛ إذ هي تدل على القليل والكثير.

اسم الجنس الجمعي في حقيقته يدل على الماهية، ويدل على الجمع بالاستعمال؛ لأن حقيقة الشيء موجودة في مفرد الشيء، وتثنيته، وجمعه، فهو يصلح للواحد، والتثنية، والجمع؛ لأنه اسم جنس، والجنس موجود مع كل من الثلاثة، ووصف الزركشي هذا الرأي بأنه أصحها، لذلك إن أكلت تمرة أو تمرتين، وعاملت روميًا أو روميين، جاز لك أن تقول: أكلت التمر، وعاملت الروم، ولو كانا جمعين، لم يجز ذلك.

إذا أردت التنصيص على الواحدة في اسم الجنس جئت فيه بالتاء الدالة على الواحدة، وهذا يعني أن دلالة التاء هي قطعية في الواحدة، أما إذا جردته من التاء فإن دلالته احتمالية فيحتمل الدلالة على الواحد، والاثنين والجمع؛ إذ هو في أصل الوضع للدلالة على الماهية، وهي الحقيقة، وهي موجودة في الواحد، والاثنين، والثلاثة، قال الرضي عن اسم الجنس أنه يقع: ((على القليل والكثير بلفظ المفرد، فإذا قصد التنصيص على المفرد جيء فيه بالتاء)).

اسم الجنس أكثر ما يكون في المخلوقات لله تعالى، نحو: تمرة، وتمر، وفي المصنوعات، وهي ما كان للعبد دخل فيها نحو: سفينة، وسفن؛ ((وذلك لأنه جنس يخلقه الله جملة، فالجملة فيه مقدمة على الواحد، وليس كالمصنوعات التي الواحد فيها مقدم على الجملة فإذا أريد تمييز الواحد ميز حينئذٍ بالتاء)).

الجنس الجمعي ليس جمعًا حقيقيًا، ومما يدل على أنه ليسا بجمـــعٍ

[redacted] أن الضمير يعود عليه مفردًا على اللفظ، وجمعًا علـــى المعنـــى، كقولـ ـه

تعالى: ((إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ)).

[redacted] 13. يجوز في الفعل المسند إلى اسم الجنس الجمعي، وفي وصف اسم الجنس الجمعي التذكير على معنى الجمع، والتأنيث على معنى الجماعة.

[redacted] 14. اختلف النحاة في جواز إضافة العدد إلى اسم الجمع، أو اسم الجنس، على ثلاثة مذاهب، واتفقوا على أن فصله بـــ (من) هو الفصيح.

15. أطلق المفسرون اسم الجنس، ويريدون به الجمع.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نسأله تعالى أن ينفعنا، وينفع بهذا البحث، وأن

[redacted] يرزقنا العلم النافع، وأن يفقهنا في كتابه العزيز، ويفقهنا في لغتنا الكريمة، فالله خير مسؤول وأكرم مأمول، آمين يارب العالمين.

المصـ ـــادر

1. الإبهاج في شرح المنهاج: علي بن عبد الكافي (ت جمادى الثاني جمادى الأول رجب هـــ)، وولـــده عبـــد الوهاب بن علي (ت محرم رجب رجب هـــ)، تصحيح جماعة من العلماء، ط (محرم)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ربيع الثاني شوال ربيع الثاني محرم هـ ـ ، ربيع الثاني شعبان رمضان محرم م.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبـــو حيـــان الأندلـــسي، محمـــد بـــن يوســـف (ت745هـــ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط (1)، مطبعة المدني – مـــصر – 1408 هـ ـ، 1987 م.
3. الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين عبـــد الـــرحمن بـــن أبـــي بكـــر (ت911هـــ)، قدم له: د. فايز ترحيني، ط (1)، دار الكتاب العربي – بيروت، 1404 هـ ـ،1984 م.
4. البحث الدند النسفي في كشف الأسرار: محمد خالد رحال، رسالة ماجـــستير، كلية الآداب – جامعة بغداد، 200 .
5. النحوي واللغوي عند الغزالي: د. حاتم حمدان إبراهيم الـــشجيري، رســـالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1990م.

6. البحر المحيط في أصول الفقه: الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي (ت794هـ)، قام بتحريره الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، ومجموعة من العلماء، ط (1)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، 1410 هـ، 1989 م.
7. البرهان في علوم القرآن: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – بيروت – 1391.
8. بلاغة الكلمةي التعبير القرآني: الدكتور: فاضل صالح السامرائي، ط (1)، دار الفجر، بغداد، الأعظمية، 1429هـ، 2008م.
9. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
10. التعبير القرآني: د. فاضل السامرائي، بيت الحكمة – بغداد، 1986 – 1987م.
11. التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني 0ت816هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط (1)، دار الكتاب العربي – بيروت – 1405.
12. تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط (1)، دار الكتب العلمية – بيروت – 1422 هـ، 2001 م.
13. تفسير البيضاوي: الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد (ت691هـ)، مطبوع مع حاشية الشهاب.
14. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الشافعي (ت606هـ) ط (1)، دار الفكر، بيروت، 1425هـ - 1426هـ، 2005م.
15. التوقف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ط (1)، دار الفكر المعاصر , دار الفكر – بيروت , دمشق – 1410.
16. حاشةالأمير على شرح شذور الذهب: الأمير الكبير، محمد بن محمد بن أحمد المالكي (ت1232هـ)، الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1359هـ، 1940م، مطبوع مع شرح شذور الذهب لابن هشام.
17 حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: محمد الخضري الشافعي، علق عليها، تركي فرحان المصطفى، ط (1)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1419 هـ، 1998 م.

18. حاشية الدسوقي علـى شـرح تلخـيص للـسعد: مـصطفى محمـد الدسـوقي (ت1230هـ)، مؤسسة دار البيان العربي، دار الهادي – بيـروت، ط (4)، 1412 هـ، 1992م.
19. حاشية السيد الشريف على المطول: السيد الشريف الجرجاني، مطبوع مع المطول.
20. حاشية شهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي): الخفـاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت1069هـ) ضبطه، وخرج أحاديثه: الـشيخ عبد الرزاق المهدي، ط (1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417 هـ، 1997 م.
21. حاش الصبان على شـرح الأشـموني: محمـد بـن علـي الـصبان الـشافعي (ت1206هـ)، ضبطه، وصححه إبراهيم شمس الدين، ط (1)، دار الكتب العلميـة، بيروت، 1417 هـ، 1997 م.
22. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمالجوامع: حسن بن مجمـد بـن محمود العطار المصري (ت1250هـ)، ط (1)، دار الكتب العلمية – لبنان – بيروت - 1420هـ - 1999م.
23. الحمل على المعنى في العربية: علي عبد الله حسين العنبكي، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة بغداد – 1986 م.
24. الخصائص:ابن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب – بيـروت (د، ت).
25. روح المعاني في تفسير الن العظيم والسبع المثاني: العلامة أبي الفضل شـهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت1270هـ)، دار إحياء التراث العربـي – بيروت.
26. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر لدين محمد ابن الإمام جمال الـدين بـن محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت (د، ت).
7رح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، علـي بـن محمـد بـن عيـسى (ت918هـ)، ضبطه، وصححه إبراهيم شمس الدين، ط (1)، دار الكتـب العلميـة، بيروت، 1417 هـ، 1997 م.

28. شرح التسهيل: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية – بيروت – 1422 هـ ـ، 2001 م.

29. شرح التلويح على التوضيح لمنيح في أصول الفقه: سعد الدين مسعود بـن عمر التفتازاني (ت793هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت - 1416هـ - 1996م.

30. شرح الخبيصي على متن الي المنطق المسمى بـ (التذهيب على التهذيب)، ومعه شيتا الدسوقي، والعطار: الخبيصي، عبيد الله بن فضل (ت نحو 1050هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1356هـ، 1937م..

31. شرح الرضي على الشافية: (شرح شافية ابن الحاجب): الاستراباذي، رضي الـدين محمد بن الحسن (ت[illegible]هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفـزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلية – بيـروت، [illegible] هـ ـ، [illegible] م.

32. شرح الرضي على الكافية: (كتاب الكافية في النحو): الاستراباذي، رضـي الـدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت – (د، ت).

33. شرح الكافية الشافية: ابن مالك جمال الدين محمد عبد الله الطـائي (ت672هـ ـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادأحمد عبد الموجود، ط (1، دار الكتب العلميـة، بيروت، 1420 هـ ـ، 2000م.

34. شرح المفصل: ابن يعيش بن علي (ت643هـ)، عالم الكتب – بيروت – (د، ت).

35. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيـسابوري (ت261هـ ـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت – (د، ت).

36. طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (ت851هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، ط (1)، عالم الكتب – بيروت – 1407.

37. عرس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي، مؤسسة دار البيـان العربي، دار الهادي – بيروت، ط (4)، 1412 هـ ـ، 1992 م.

38. على طريق التفسير البياني: الدكتور: فاضل صالح الـسامرائي، إصـدارات مركـز البحوث، والدراسات، جامعةشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2005م.

39. فتح القدير الجامع بين فني الرواية واس علم التفسير: محمد بن علـــي بـــن محمد الشوكاني (ت1250هــ)، تحقيق: علي محمـــد عمـــر، ط (1)، دار الفكـــر – بيروت – 1396 هـ.

40. فهرست اللبلي: أحمد بن يوسف بن يعقوب بن علي الفهري (ت691هــ)، تحقيـــق: ياسين يوسف بن عياش، وعواد عبد ربه أبو زينة، ط (1)، دار الغرب الإسلامية – بيروت – لبنان - 1408هـ/ 1988م.

41. كتاب سيبويه: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبـــر ســـيبويه (ت شوال شعبان محرم هـ ـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط (محرم)، دار الجيل – بيروت.

42. كشف الأسرار في شرح أصول البزدوي: عبد العزيز البخـــاري (ت730 هــــ)، دار الكتاب العربي – بيروت – 1974 م.

43. الكليات معجم في صطلحات والفروق اللغوية: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت1094هــ)، ط (2)، مؤسسة الرسالة – بيروت –1419 هـ ـ، 1998 م.

44. اللباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدمشقي الحنبلي، أبو حفص عمـــر بـــن علـــي (ت880هــ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ود. محمد سعد رمضان، ود. محمد المتولي الدسوقي، ط (1)، دار الكتب العلميـــة، بيروت، 1419هـ، 1998م.

45. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت711هـ ـ)، ط (1)، دار صادر – بيروت.

46.ر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطيـــة الأندلسي (ت451هــ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمـــد، ط(1)، دار الكتـــب العلمية – لبنان - 1413هـ - 1993م.

47. المستصفى في علم الأصول: محمد بن محمد الغزالي أبو حامد (ت505هــ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط (1)، دار الكتب العلمية – بيروت – 1413.

48. المصباح المنيريب الشرح الكبير للرافعي: الفيومي أحمد بن محمد بن علـــي المغربي (ت770هــ)، دار الحديث – القاهرة – 1424 هـ، 2003 م.

49. المطول على التلخيص: التفتازاني، سعد الدين (ت793هــ)،مطبعة أحمـــد كامـــل – 1330 هـ.

50. معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، ط (2)، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 1423 هـ، 2003 م.

51. المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت502هـ)، تحقيق: محمد خليل عيتابي، ط (4)، دار المعرفة – لبنان، 1426هـ، 2005م.

52. المقرب: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبي، مطبعة العاني – بغداد – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – 1986 م.

53. من أسرار البيان القرآني: الدكتور فاضل صالح السامرائي، ط (1)، دار الفكر، عمان، المملكة الأردنية، 1430هـ، 2009م.

54. المنخول في تعليقات الأصول: محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد (ت505هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، ط (2)، دار الفكر – دمشق – 1400.

55. نظم الدرر في ترتيب الآيات والسور: البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر (ت[illegible]هـ)، وضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، ط ([illegible])، دار الكتب العلمية، بيروت، 1427هـ، 2006م.

56. همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي (ت911هـ)، دار المعرفة – بيروت – (د.ت).